Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 299 ديسمبر 2007 - ذو القعدة - ذو الحجة 1428

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

في شهر ديسمبر:
إرادة شعبية لا تنكسر، وعزيمة تزلزل الجبال

حقيقة جديدة – قديمة تؤكدها الوقائع اليومية مفادها ان طرفي الصراع في البحرين لم يتغيرا برغم المحاولات المتواصلة لتغيير معادلة الصراع والتشويش على طبيعة العلاقة وآفاقها المستقبلية: شعبها ونظام الحكم فيها. فالنظام لم يتغير في جوهره، ولكنه غير بعض اساليبه، وبالتالي أصبح أخطر مما كان عليه. وشعب البحرين هو الآخر لم يتغير من حيث اولوياته وطموحاته وطيبته التي توقعه أحيانا في أزمات خطيرة. واذا كان شهر ديسمبر قد ارتبط تاريخيا بذروة الصراع بين هؤلاء الطرفين، فانه في هذا العام لن يشد عن هذه القاعدة، برغم محاولات البعض "تهدئة" الاوضاع تارة او "تعميق الثقة" بين طرفي الصراع، او الترويج لمقولة لم تثبت الايام اي نجاح يذكر لها، مفادها امكان تغيير النظام من داخله. يحل شهر ديسمبر هذا العام والوضع يتجه نحو المزيد من التوتر لأسباب عديدة: اولها ان الشعب يكاد يصل حالة خطيرة من اليأس بعد سنوات من "التجربة الديمقراطية"، اذ يرى ان هذه التجربة لم تكرس الحكم الخليفي فحسب، بل ساعدته على اضعاف المعارضة من جهة وترويج ثقافة المحتل بدلا من ثقافة الشعب والبلد. ثانيا ان الفساد الخليفي أخذ أبعادا غير مسبوقة، عندما قررت العائلة الخليفية نهب أكثر من نصف مدخولات النفط والامعان في التقتير على اهل البحرين الذين هم مالكو الثروة الحقيقيون. ثالثا: ان الجيل الجديد من اهل البحرين أصبح أسوأ وضعا من الاجيال السابقة، اذ اصبح متعذرا على المهندس والطبيب والمعلم الحصول على سكن ملائم بعد ان قررت العائلة الخليفية نهب الاراضي البرية والبحرية من جهة، وفتح ما بقي من اراضي البلاد للمزاد العلني امام الأثرياء الخليجيين. رابعها: ان "التجربة البرلمانية" عمقت الشعور بعدم جدوى المشاركة فيها بعد سلسلة من الاخفاقات في ما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة، واثبتت المقولة التي تكررت بان هدف النظام منها توسيع دائرة الفساد بدلا من احتوائه. وجاء الاعلان الاخير عن زيادة "عطايا" اعضاء مجالس الشيخ حمد الصورية لتكرس القناعة بان النظام يمارس أشد انواع الظلم في توزيع الثروة ويخلق تمايزا طبقيا غير مسبوق. خامسها: ان النظام الخليفي اثبت انه غير معني بالمجالس الصورية وقراراتها وانه يسير وفق اجندته وخططه، فيعمل للتطبيع مع الكيان الصهيوني ويستمد منه الخبرات في قمع المعارضة والتوطين وتغيير التركيبة السكانية وتعميق حالة الاحتلال.

امام هذه الحقائق يستقبل اهل البحرين شهر ديسمبر بروح مفعمة بالرغبة في التحرك والمقاومة، مؤكدا انه هو ذلك الشعب نفسه الذي قدم الضحايا على طريق الحرية والكرامة والعزة، وانه مستعد لمواصلة المشوار حتى نهايته، خصوصا بعد ان اثبتت السنوات السبع الاخيرة انها من أسوأ سنوات الحكم الخليفي في جوهرها، وان كان ظاهرها مزينا بألوان تبدو للبعض زاهية. ومن أهم معالم هذه الحقبة ثلاث ظواهر خطيرة جدا: اولاها تعميق سياسات الاحتلال والتوطين وتغيير التركيبة السكانية، وثانيها: تخلي العائلة الخليفية عن مبدأ الاعتراف بوجود شعب البحرين،

التتمة صفحة (8)

* بعد شياع خبر وجود مسيرة تنطلق من سترة تطالب بإستقالة حكومة خليفة بن سلمان آل خليفة ، جابت القوات المرتزقة منطقة سترة وأنزلت القوات بكثافة ، وكذلك منطقة الديه .ففي منطقة سترة اعتقلت من صفوف الشباب 5 أشخاص البعض منهم لم يشارك مع الشباب الذين خرجوا في المسيرة. وكان لافتا أن القوات الخليفية كانت تطلق قنابل صوتيه، بشكل كثيف ومن ثم توقفت فجأة. لكن الناس كانت تنظر إلى مايجري بدون هلع أو هروب. وكثرت أجياب المرتزقة بين طرق سترة وبالأخص في منطقة الخارجية. وورد أن المعتقلين اعتقلوا بشكل عنيف وهمجي وتم الإعتداء عليهم بوحشية وهم شاكر إبراهيم أحمد محسن من القرية، وفاضل أحمد حسن حبيل من الخارجية، وحسن عبدالله من الخارجية، وجعفر موسى عبدالله من الخارجية، وزهير عيسى من سكنة مهزة. و خرجت في نفس الوقت منطقة الديه بمسيرة حصلت بعدها مواجهات بين الشباب والقوات المرتزقة .

* تم إعتقال المواطنأن علي محمد حبيب والسيد عمران من سكنة كرزكان، بسبب إعتصامهما بالقرب من السكرتارية، مكتب رئيس الوزراء، للمطالبة بتوظيفهما بعد أن أنهيا إجراءات التوظيف في الداخلية منذ أكثر من ثلاث سنوات. وقد وتم الإفراج عنهما لاحقا . لكنهم عاودا المحاولة مرة ثانية في يوم آخر واعتقلا ايضا ، وحاولا الاعتصام أمام ديوان الشيخ حمد لكن المخابرات أعتقلتهما بقوة وعنف وافرج عنهما لاحقا.

* اعتصم ثلاثة مواطنين أمام ديوان الخدمة المدنية بعدما عجزوا كما عجز الكثيرون عن أيجاد وظيفة يحصلون منها على قوتهم. الثلاثة هم : شاكر محمد - 27 سنة - متزوج وله ابن ويسكن في شقة بالأيجار .وعلي سلمان - 27 سنة وسلمان ناجي - 24 سنة وكانت طلباتهم للتوظيف منذ العام 2000 منذ سبع سنوات تقريباً. وقال علي سلمان : أعتصمت لوحدي عند الديوان الملكي عدة مرات ووعدوني بالتوظيف ولم أر شيئاً من تلك الوعود . أما سلمان ناجي فقال: إنتهيت من تخليص إجراءات التوظيف في وزارة الداخلية ولكن لم يوظفوني. وقال الثلاثة بادئ الأمر سوف نعتصم عند جميع الوزارات وسوف نحاول مقابلة المسؤولين. واذا لم تأت هذه الأفعال بنتيجة فسيكون خيارنا الاخير هو الأعتصام أمام الديوان الملكي .وقد كانت هناك أستفزازات بين فترة وأخرى من قبل المخابرات والشرطة . اما سيارات المخابرات فلم تفارق المكان منذ أن بدأوا الأعتصام .

تقديم رئيس جمعية شباب حقوق الإنسان للمحاكمة بتهمة عدم التسجيل
السلطة البحرينية تبدأ حملة ملاحقة قضائية لمجموعات حقوق الإنسان الحرة

بدأت يوم امس الثلاثاء 27 نوفمبر 2007، محاكمة الناشط الحقوقي الشاب محمد عبدالنبي المسقطي، 20 عاما، طالب جامعي، وذلك أمام المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة. وقد جاء في إخطار تكليف الحضور بأنه مطلوب حضوره في قضية رقم 21741 لسنة 2006 لارتكابه جريمة "مباشرة نشاط جمعية قبل نشر بيان تسجيلها"

وحين واجه القاضي المتهم الشاب بالتهمة الموجهة له، أجاب المسقطي بأنه لم يخالف القانون، لأنه يتبع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تعهدت البحرين باحترامه، واصبح جزءا من قانونها الداخلي وخصوصا بعد انضمامها الى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وان القوانين التي يحاكم على أساسها تناقض التزامات البحرين الدولية. وقد قرر القاضي تأجيل المحاكمة إلى جلسة بتاريخ 21 يناير 2008.

والمسقطي هو رئيس "الجمعية البحرينية لشباب حقوق الإنسان" والتي أخفقت حتى الآن في الحصول على التسجيل بسبب الإجراءات المتشددة المتمثلة في قانون العقوبات لعام 1976 وقانون الجمعيات لعام 1989، والتي تتضمن تجريم تشكيل أية مجموعة بدون موافقة السلطات، وعدم التدخل في الأمور السياسية، و تشترط أن يكون جميع الأعضاء فوق سن الثامنة عشرة. وكذلك بسبب نشاطها المتواصل في رصد انتهاكات تقوم بها أجهزة الحكومة. وقد لعبت الجمعية رغم عدم تسجيلها وحداثة سن أعضائها في تنظيم دورات تدريبية وتوثيق انتهاكات في حوادث عديدة، والمشاركة بشكل فاعل في تشكيل شبكة إقليمية للنشطاء الشباب في ثمان دول عربية. كما أصبحت الجمعية عضوا فاعلا في التحالف البحريني من اجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة الذي يضم ست مجموعات حقوقية وخمس جمعيات سياسية.

ومما يثير قلق واستغراب مركز البحرين لحقوق الإنسان، ان يتم تقديم المسقطي للمحاكمة وفق قانون الجمعيات المتشدد الذي إدانته المنظمات الدولية، والذي هو قيد التعديل من قبل الحكومة نفسها التي دعت خلال الشهر الجاري الى لقاءات حوارية لمناقشة تعديل القانون. ويخشى المركز ان تكون محاكمة المسقطي هي بمثابة انذار وتخويف لجميع مجموعات حقوق الإنسان التي تعتبرها السلطات غير القانونية والتي يفوق عددها عشر من الجمعيات واللجان والشبكات.

ويطالب المركز جميع الجهات المعنية في البحرين وخارجها إلى التحرك لوقف محاكمة الناشط الشاب محمد المسقطي، والكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، ورفع القيود عن الحق في حرية تأسيس ونشاط الجمعيات. حيث لا يتلاءم ذلك قطعا مع الشعارات التي ترفعها حكومة البحرين، ولا مع الاستعدادات للمراجعة التي ستقوم بها الأمم المتحدة لسجل البحرين في حقوق الإنسان في إبريل 2008.

وتم تأجيل جلسة المحاكمة لـ 21 من يناير العام المقبل، بعد التحقيق معه على اثر الدعوى المقدمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وهي الجهة المختصة بالتسجيل الرسمي للجمعيات للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الخاصة والخيرية وحقوق الانسان الخاضعة لإشراف وزارة التنمية.

وقال رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الانسان محمد المسقطي بأنه تم ارسال طلب لحضوره الى المحكمة منذ اسبوعين، قد اذ ذكر في الخطاب الرسمي الموجه بأن القضية في اروقة المحكمة منذ عام 2006 دون ذكر أي تأريخ آخر، وعند حضوره الى المحكمة استلم ورقة ذكر فيها بيانات اخرى عن تاريخ القضية برقم آخر يختلف عن الورقة التي بعثت لمنزله.

وأضاف "اليوم مثلت أمام القاضي ورفضت ان اقول بأني متهم، بل أكدت بأنه جاء تأسيس الجمعية بناء على القوانين الدولية والمعاهدات الموقعة من قبل الحكومة مع الامم المتحدة وأنه من حق أي مواطن ان يأسس لأي تجمع الهدف منه المصلحة العامة، كما تقدمنا بطلب الترخيص لوزارة التنمية الاجتماعية، ولم نتلق أي رد من قبل الوزارة يذكر حول قبول الجمعية رسمياً أم لا".

الناشط محمد المسقطي

وأشار المسقطي الى أنه خلال الجلسة أشار القاضي (مصري الجنسية) الى وكيل النيابة للاستفسار حول معنى (الاتفاقيات الدولية)، والذي أخبره بدوره أنه يعني ما يتم توقيعه مع لجان الامم المتحدة، ثم رفع القاضي الجلسة بعد الانتهاء من المسائلة وبعد مرور ساعة تم إخباره بأنه تم تأجيل القضية الى تاريخ 21 يناير 2008م.
ونوه الى أنه لم يسبق ان اعطت وزارة التنمية أي اشارة او شي كتابي او لفظي بأنه من الممكن تقديم الجمعية الى المحاكمة في حال نظمت انشطة قبل اعطائها الصبغة القانونية للعمل، مشيرا الى ان هناك تحرك من قبل النشطاء في البحرين بإرسال الاخبار الى المنظمات الدولية والتنسيق معهم لأي طارئ يحصل خلال الايام القادمة.
ويذكر أن جمعية شباب البحرين لحقوق الانسان (BYSHR)هي جمعية غير حكومية، تأسست في مارس/اذار 2005 مع مجموعة من الشباب البحرينيين، رفضت وزارة التنمية تسجيلها رسميا منذ يوليو 2005، ولكن الأعضاء لا يزالون يعمل في مجال حقوق الإنسان ويمثلون الجمعية في البحرين وفي المحافل والمؤتمرات الدولية.

يذكر أنه سبق وأن اعتقل العديد من الناشطين سواء العاطلين عن العمل ام ناشطي حقوق الانسان، كما قضت المحكمة الجزائية في البحرين في وقت سابق حكماً بالسجن على الناشطين البحرينيين، محمد سعيد السهلاوي وهو طبيب أسنان لمدة عام واحد وحكمت على حسين عبد العزيز الحبشي بالسجن لمدة ستة، بتهمة حيازة مطبوعات من دون ترخيص تتضمن "دعايات مثيرة وأخبارا كاذبة".

واعتقلت السلطات البحرينية أيضا في وقت سابق من هذا العام كلا من أمين عام حركة حق ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة والناشط شاكر محمد، بعد توجيه خمس تهم لهم هي التحريض علانية على كراهية نظام الحكم والازدراء به، وإذاعة أخبار وشائعات من شأنها إحداث الاضطراب الداخلي بالمملكة، والتحريض علانية إلى عدم الانقياد للقوانين ومقاومة السلطات وهي التهم المعاقب عليها طبقا للمواد 2،92/1 - 168/1 - 173 من قانون العقوبات، إلا أنه تم إلغاء المحاكمة لاحقا بعفو ملكي

من يدير المهمات القذرة في البحرين (2 , 3)

القصة الكاملة للتنظيم السري بقيادة أحمد عطية الله آل خليفة

عباس ميرزا المرشد

" كان سقوط الاستجواب بمثابة الإعلان الرسمي عن نفوذ وقوة أحمد عطية الله في أجنحة الدولة وتعبيرا عن قوة التنظيم الذي يتزعمه، فمن هو أحمد عطية الله؟ وما هي أهداف تنظيمه؟ وكيف أسس تنظيمه و اخترق أجهزة الدولة؟ وما هي أذرعه الضاربة التي يتعمد عليها؟ ومن يقف من خلفه .."

كانت الساعة تقارب الثامنة مساءا في احد أيام شهر مايو 2006 وكان عدد من أفراد الخلية لم يتعد تعدادهم الخمسة وزعيم التنظيم يناقشون ما هو العمل اتجاه التذمر الصادر من صلاح البندر، لم يستمر الاجتماع طويلا ففي العاشرة كان زعيم التنظيم على موعد آخر مختلف في النوعية. بعد أقل من شهرين ذهب صلاح البندر إلى مقره في الجهاز المركزي للإحصاء وكعادته حاول استخدام بصمته للدخول إلا أن محاولته باءت بالفشل حاول تكرارها ولم يفلح، وقتها عرف البندر أن قرارا ما قد اتخذ في حقه وأنه لم يعد الشخصية المحببة لأحمد عطية الله وان الضباط الأردنيين الأربعة قد حازوا على قدم السبق والحظوة عند الزعيم . كان على البندر أن يتخذ قرارا مشابها ويرد الصاع صاعين فلملم أوراقه ومجموعة الأوراق المودعة لديه وسربها إلى بعض الشخصيات وبعض السفارات،و في سبتمبر 2006 انتشرت تلك الأوراق وأعطيت اسما مميزا التصق باسم ناشر المستشار السابق لدى حكومة البحرين صلاح البندر أو "بندر غيت" .

التقرير الذي وزعه البندر في أيلول/سبتمبر 2006 أحدث هزة سياسية عشية الانتخابات النيابية إذ احتوى على أسماء أفراد التنظيم المعروفين كافة(صحفيين ونواب وضباط وإداريين وصغار الموظفين) كما تضمن التقرير, اتهامات لأحمد بن عطية الله آل خليفة بتزعم تنظيم سري داخل الحكومة يعمل على إقصاء الشيعة سياسيا والتلاعب في نتائج الانتخابات من هنا كان اسم أحمد عطية الله الذي يشغل منصب وزير شون مجلس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء، كان الأوسع انتشارا لكونه يشغل منصب زعيم التنظيم السري، لكن المطلعون هنا يعلمون أن احمد عطية الله يعمل بالتنسيق التام مع وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد في حين اتهمت الحكومة صلاح البندر بأنه عميل لجهاز استخبارات أجنبية وقدمته للمحاكمة غيابيا بتهمة سرقة وثائق رسمية وشيكات شخصية، ثم أصدرت السلطات الأمنية قرارا يحظر ذكر أسم البندر أو ما يشتق منه أو ما يتعلق به في الصحافة المحلية وقامت بالفعل بغلق أكثر من موقع الكتروني بتهمة نشر تفاصيل تخص قضية البندر.

أصبحت قضية تقرير البندر مثار جدل واسع بين الناس وسلعة أساسية لكثير من الحملات الانتخابية وكانت جمعيات التحالف الرباعي تأخذ تقرير البندر على محمل الجد وتدفع بكل السبل من أجل كشف ملابسات التقرير. ولتجاوز الآثار السيئة قام الديوان الملكي بقيادة خالد بن أحمد في ترتيب لقاء جمع فيه كبار علماء الشيعة مع الملك حمد في أيلول / سبتمبر إلا أن ثمار الاجتماع كانت مخيبة للآمال فالملك صرح لهم أن لا علم لديه بمحتويات تقرير البندر وأنه يثق في أحمد عطية الله وختم تصريحه بإحالة الملف إلى القضاء الرسمي و لم ينتهي اللقاء دون غزل ملكي إذ حكي عن نية الملك في إتمام تغير وزاري قد يطال عطية الله و وقف العمل بالتصويت الالكتروني الأمر الذي اعتبره البعض صفقة في طريق العدالة.

عقدت محكمة صورية لصلاح البندر في ابريل 2007 وصدر في حقه حكم غيابي حيث أدين بتهمة سرقة أوراق رسمية وتهم أخرى لكن المحكمة لم تأتي على ذكر محتويات التقرير ولم تكن التحقيقات التي أجريتها النيابة العامة مع صغار أفراد التنظيم كافة ،وبعد يومين من صدور الحكم أسس موقع الكتروني من قبل جهة مجهولة تضمن وثائق غير منشورة وسرية ومراسلات خاصة بالجهاز الأمني والأجهزة تابعة لجهاز الاستخبارات احتوت على ما تم مصادرته من وثائق ونسخ صوتية لمكالمات جنسية فاضحة وأسرار عائلية منسوبة لصلاح البندر.
عشية افتتاح الفصل التشريعي الثاني قاطعت كتلة الوفاق حضور الجلسة الافتتاحية وخطاب الملك الافتتاحي رغبة في تأكيد موقفها من ما أطلقت عليه وزير التأزيم أحمد عطية الله وتم التحضير من قبل كتلة الوفاق لتقديم طلب استجواب لأحمد عطية الله حيث تقدم خمسة من نواب الوفاق بطلب استجواب موفق بمذكرة تفسيرية مطولة. أحمد عطية الله آل خليفة وبتاريخ 9-5-2007 صرح لقنوات الإعلام العربي أنه برئ وشدد على تأكيد براءته من الاتهامات التي ساقتها لائحة الاستجواب، وقال"أفخر بان أعلن على الملأ سلامة ذمتي المالية ولا اقبل أن يسجل علي مثل هذا الكلام". وأضاف "الذي ورد في اللائحة التي جرى إعدادها للاستجواب يؤكد قناعة أعرب عنها الكثير من النواب والقانونيين من أن هذا الاستجواب سياسي أولا وأخيرا (..) هو محاولة للوصول إلى مساءلتي عن طريق عرض الوقائع بصورة غير صحيحة وتتعارض مع الحقيقة". وأخذ يشكك في قانونية الاستجواب قائلا "مثل هذا الاستجواب مشوب بأمور تتعسف استخدام الحق الدستوري وتضيع وقت المجلس ووقت المواطنين في حسابات وتصفيات ودوافع سياسية لا يحسن أن يتم القفز عليها" مضيفا "مع الأخذ في الاعتبار للمخالفات الدستورية العديدة التي تكتنف الاستجواب المقدم من الأخوة المستجوبين".
كان من المتوقع سقوط الاستجواب وفشل كتلة الوفاق في تنحية عطية الله من منصبه كما وعد بذلك الشيخ على سلمان رئيس كتلة الوفاق فأغلب نواب الكتل الأخرى متورطة أساسا في تقرير البندر ولها علاقات خاصة مع احمد عطية الله.

كان سقوط الاستجواب بمثابة الإعلان الرسمي عن نفوذ وقوة أحمد عطية الله في أجنحة الدولة وتعبيرا عن قوة التنظيم الذي يتزعمه فمن هو أحمد عطية الله؟ وما هي أهداف تنظيمه؟ وكيف أسس تنظيمه و اخترق أجهزة الدولة؟ وما هي أذرعه الضاربة التي يتعمد عليها؟ ومن يقف من خلفه ؟

لا تبدو على ملامح وجه المستطيل بوادر العنف والقسوة، لكن عينيه تخفي كثيرا من الخبث الذي كان سببا جوهريا في اختياره لقيادة التنظيم السري فمنذ أن تولى رئاسة امن المعلومات الحكومية (1988-1990) وهو يبدى الرغبة في لعب دور أكبر لا يقف عند رئاسة الإحصاء (2002-200) أو تعينه وكيل الجهاز المركز للإحصاء ثم وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء و رئاسة الجهاز المركز للإحصاء في الوقت نفسه.

ما من شك أن أعراف العائلة الحاكمة في توظيف قد ساهمت في ترقيه بصورة غير طبيعة و بفترة قياسية مقارنة مع أي مواطن عادي يشغل وظيفة مبرمج نظم على الجهاز الحاسب الرئيسي في الحكومة، إلا أن تاريخا معينا قد يكشف مصير فرع في العائلة الحاكمة تسنت له الفرصة في التدخل و توسيع النفوذ بالشكل الذي عليه أحمد عطية الله الآن.

أحمد عطية الله المولود في العام 1966 وحسب أوراق تقرير البندر، هو الذي يتولى قيادة التنظيم السري و هو الذي يعمل على اختيار الأشخاص الذين يمكن ضمهم إلى الخلايا المتعددة والمنتشرة في أجهزة الدولة، وهو عادة ما يشترط في الأفراد المنظمين أن يكونوا من أصول غير قبلية أي من الهولة (الأصول الإيرانية السنية) ومن الفئات الوافدة الراغبة في الارتزاق القذر، الهدف من هذا الاختيار العرقي كان تجنب توريط العنصر القبلي في حالة اكتشاف التنظيم أو انفلات أمره بما لا تحمد عقابه وهو الأمر الذي حدث بالفعل.

يتبع صفحة 5

تعليق الجرس ضد محاولات الإلتفاف على المطالب الشعبية
الموقف من محاولات طمر فضيحة تقارير "البندر"

في ظل دق طبول الحرب الأمريكية على جمهورية إيران الإسلامية، وتصريحات رموز النظام المعادية والإستفزازية لإيران، تراود إطلاق شعارات اللحمة الوطنية والتوافق بين النظام والشعب، والإصطفاف الشعبي خلف القيادة السياسية للبلاد. كان ذلك جلياً عبر التقارير الإعلامية التي صدرت من صحفيين مرموقين في صحف بريطانية معروفة، دعتهم الدولة على حسابها ليلمعوا صورة النظام ، فانقلب السحر على الساحر. وكان الأمر الأكثر ريبة هو تصدي أحد المتورطين فيما عرف محلياً بفضيحة تقرير البندر لما زعم أنه مبادرة "حوار ومصالحة" بخصوص هذا الملف بغية غلقه وإنهاء تداوله والحديث عنه. وحتى يمكن النظر في أصل هذه المطالبة بالتعاطي مع هذا الملف، لابد من معرفة ما جاء في تقارير البندر، والدور الذي لعبه النظام عبر مؤسسات الدولة وعبر أذنابه من الوصوليين والنفعيين وأصحاب الأجندة السيئة تجاه الوطن ومنهم صاحب المبادرة المشئومة .

ففي أغسطس من العام 2006م، صدر تقرير "البندر" كاشفاً عن خفايا شبكة سرية تمول وتدار من قبل الديوان الملكي عبر أحد أفراد العائلة الخليفية وهو الشيخ أحمد عطية الله الخليفة وتعمل على تحجيم دور المعارضة في المؤسسة التشريعية واحتواء تأثيرها على مستقبل الحياة السياسية وإضعاف شوكتها في المجتمع المدني والإعلام، من خلال إثارة النعرة الطائفية وتمزيق النسيج الإجتماعي. وفي يناير من العام الحالي، صدر تقرير البندر الثاني وهو عبارة عن خطة تنفيذية خمسية- أي لمدة خمس سنوات- تتضمن تفعيل دور الأجهزة الأمنية المختلفة لاحكام قبضتها على المنظمات الدينية ودور العبادة والمنظمات الخيرية وواجهاتها الثقافية والاجتماعية بهدف ابعادها عن لعب أي دور في الحياة العامة بزعم أن ذلك يدعم استراتيجية الأمن الوطني البحريني. كما تتضمن الخطة إستراتيجية وبرنامج النظام في رصد أولويات الجنسيات المستهدفة وأعدادها لتغيير التركيبة السكانية، والذي حدد بحوالي 50 ألف شخص في العام حتى يمكن تحقيق التوازن الطائفي بنهاية 2010م. وشملت الخطة أيضاً، الخطوات التنفيذية اللازمة لأعادة تنظيم المجتمع المدني من خلال آليات وزارتي الشؤون الاجتماعية والعدل بما فيها اعادة تدوير منسوبي الدفاع والداخلية والحرس الوطني في الحياة المدنية بهدف مواجهة النشاط المتصاعد للمنظمات الأهلية في الحياة العامة . كما تضمن التقرير استراتيجية وخطة العمل في أوساط الشباب (قطاع المستقبل) وتحديد السبل والقنوات اللازمة لابعاد الشباب عن التفاعل مع القيادات الدينية والمجتمعية وتحديد المجالات والمحاضن البديلة لتنظيم المناشط الشبابية بزعم أن ذلك يحفظ الولاء للحكم وترسيخ رؤية الخلية السيئة الصيت لقيم المجتمع الاساسية.

في ظل هذه المؤامرة الكبيرة على الوطن وأبناءه التي لم يتورع النظام أو منفذوها من الصغار والكبار في المضي في تفعيلها، لايمكن أن تختزل في مبادرة فردية تطلق من أحد المتورطين في هذه المؤامرة الكبرى- التي تعد خيانة عظمى قادرة ان تسقط حكومات دول- أن يتم تحجيمها في وثائق- يثار الغبار حولها- بغية طمر الحديث عنها في المجالس وعبر الإعلام، حتى لا يتكون موقف شعبي ضدها وضد المتآمرين فيها. إنها مؤامرة عظيمة صدرت من أروقة النظام عبر دوواين الحكم، ولايمكن أن يتم التعاطي معها ببساطة، وكأنها أحد الملفات السياسية المختلف عليها، تتجاذبها المصالح السياسية والتوافقات والتداول التحتي وخلف الكواليس. إنها مؤامرة ضد الشعب كله، خططت ونفذت ضده، وبدت آثارها جلية وواضحة عليه. ولهذا، لايمكن أن يسمح بأن تقزم وتطرح بهذا المستوى من التعاطي. إن الخطة البندرية لا تعبر عن مشروع فساد ومتنفذين في إحدى الشركات الخاصة، وليست "غواية إبليسية أو شيطانية". إنها تعبر عن أزمة ثقة بالشعب، يعيشها النظام ولا يزال يواصل العمل بها ليل نهار.

وحتى يمكن التعاطي مع فضيحة "البندر" بشكل جذري وتسمية الأمور بأسمائها لابد من تناول الموضوع من ناحية الحاجة لإصلاح سياسي حقيقي يهدف لبناء دولة المؤسسات والقانون في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يكون الشعب فيه مصدر السلطات جميعا- كما طالب به 82 ألف من شعب البحرين في عريضتهم الأممية التي أعلن الشعب من خلالها مطالبته بدستور ديمقراطي يكتبه أبنائه عبر ممثليهم فقط ، والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات بحيث لا تجتمع بيد شخص أو فئة.

إن النظام متهم في هذه الجريمة، وعليه أن يبرئ ساحته، ليس عبر مبادرة إعلامية خاوية، من خلال الآتي:

1. السماح بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق- بإدارة الأمم المتحدة- للبحث وكشف الشبكة التي تم فضحها في تقارير البندر في معاملة شبيهة بلجنة الامم المتحدة للتحقيق في اغتيال الحريري -رئيس وزارء لبنان السابق.

2. تقديم كل من ذكر أسمه في تقرير "البندر" للمحاكمة العلنية لمشاركتهم عن قصد و إصرار وترصد لشق الوحدة الوطنية وإثارة الفتنة الطائفية وإضعاف المجتمع الأهلي من خلال زرع مؤسسات حكومية في وسطه، ناهيك عن المشاركة في التزوير وسرقة المال العام بمسميات مختلفة. ويتضمن ذلك غلق المؤسسات التي خلقت لتدعم توجه هذا المشروعمهما كانت مسمياتها سواء إعلامية أو سياسية أو حقوقية، وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة.

3. إن هذه المافيا لايمكن أن تنتعش دون مدد ودعم السلطة التنفيذية بكامل أجهزتها، ودون تسخير موارد الدولة المالية والبشرية تحت خدمتها، وبالتالي، فلا يمكن استمرار السلطة التنفيذية- برئاستها- التي تتآمر على أبناء الشعب وتستهدف وحدته ونسيجه الإجتماعي. ولهذا فإن تنحي الحكومة وإقالة السلطة التنفيذية مطلب مشروع، وأقل ما يمكن ان يطلب حتى يثبت النظام حسن نواياه، والسماح للتداول السلمي للسلطة وإنتخاب حكومة وطنية ونظيفة عبر إنتخابات نزيهة وعادلة موجب دستور ديمقراطي حقيقي يكتبه أبناء هذا الشعب العزيز.

4. تقليص سلطات الديوان الملكي بما يضمن الفصل الحقيقي بين السلطات وإقتصار دوره على رعاية شئون الديوان الخاصة.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

كما صرح العلامة الشيخ عبدالجليل المقداد عن الدعوة للحوار والمصالحة قائلا:-

كيف ينبغي لنا أن نتعامل مع هذه الدعوة لـ"الحوار والمصارحة"؟

أولاً: لا شك أن على الإنسان أن يسعى إلى ما فيه خير هذه البلد، وأمن هذا البلد، وهذا أمر مفروغ عنه، إلا أنه وبحكم التجارب السابقة التي مررنا بها والتي لم نحسن التصرف معها، يلزمنا- ونحن نريد أن نُقْدِم ونشارك في هذا الحوار وفي جلسات المصارحة- يلزمنا وعلى أساس أن العاقل يستفيد من التجارب ومن جرّب المجرب حلت به الندامة ـ فيلزمنا أن نلتزم الحذر في التعامل مع هذه الدعوات .

وذلك لأن التجارب السابقة قد أثبتت أن كثيراً من القضايا تطرح من أجل الإلتفاف عليها ومن أجل تقديم الفتات ومن أجل أن يصل القوم إلى ما يريدون من أقرب المسافات وبأقل التبعات

البقية صفحة 7

المهمات القذرة في البحرين... مطاردة الشرير ....سجل أحمد عطية الله

البقية من صفحة 4

ينتمي أحمد عطية الله إلى عائلة آل خليفة حيث تقدر بعض الوثائق الخاصة بالعائلة الحاكمة عدد أفرادها بثلاثة آلاف فرد يتوزعون على درجات حسب قرابتهم من الجد الأعلى عيسى بن علي الذي حكم البحرين قرابة خمسين سنة تم عزله على يد الانجليز في العام 1923 وتحدد وظيفة هذا التقسيم العائلي وضع الفرد الخليفي من ناحية الامتيازات والمناصب التي تعطي لفروع العائلة حسب محاصصة دقيقة جدا.

حتى العام 1994 كانت عائلة عطية الله بعيدة عن شؤون الحكم وعن التدخل في الإدارة والتخطيط، فأغلبية عائلة عطية الله آل خليفة تسكن في منطقة (أم الحصم) وأغلبيتهم من متوسطي الدخل، ويعمل قسم كبير منهم في الجهاز المركزي للإحصاء، إضافة إلى عملهم في القطاع الأمني والاستخباراتي، و هي الوظيفة التي عيين فيها أحمد عطية الله في العام 1988 كرئيس أمن المعلومات الحكومية و استمر فيها حتى العام 1990.

أثناء قيام الانتفاضة الدستورية (1994-2000) أوكلت مهمة رئاسة لجنة التعذيب إلى أخوه من والده عبد العزيز عطية الله الذي برع في التفنن في انتزاع الاعترافات وطرق التعذيب المستخدمة، ثم تولى منصب مدير جهاز الأمن الوطني، وهو متهم في جرائم تعذيب وجرائم ضد الإنسانية أو كما تصفه أدبيات المعارضة بأنه منهدس عمليات القمع والإقصاء، و كان يعتمد في ذلك اعتمادا كبيرا على علي فضل البوعينين (شقيق النائب الحالي غانم البوعينين) حيث كانت تصدر أوامر التوقيف الخاصة بالنشطاء السياسيين بإمضاء الأخير. ومكافأة لدور علي البوعينين تمت ترقيته ليشغل منصب مدير إدارة الشؤون القانونية في وزارة الداخلية ثم ترشيحه لشغل منصب النائب العام خير،بعد أن تحصل على شهادة الدكتوراه من مصر وكانا يتآمران ضد عبد الرحمن بن جابر رئيس مخابرات أمن الدولة آنذاك لتنحيته من منصبه وتعيين علي فضل البوعنين مكانه. و يعتقد البعض أن عبد العزيز عطية الله لا يزال يقود جهاز الأمن الوطني بطريقة غير مباشرة.

أما شقيقه الثاني فهو محمد عطية الله المتهم في التحريض على الاعتداء الجنسي على المواطن موسى عبد علي في العام 2006 و محمد عطية الله منذ أن تم الإعلان عن إنشاء الديوان الملكي كان هو رئيسه،حيث تدار أمور الحكم في البحرين، وتحت سلطة الديوان الملكي تصدر الأوامر غير الرسمية بما في ذلك المكالمات الهاتفية إلى كثير من الشخصيات السياسية بالتعاون مع وزير الديوان الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وكثيرا ما صدرت أوامر شفوية لقمع العاطلين عن العمل ومسيرات سلمية مرخصة بأمر من رئيس الديوان الملكي وترجح تقارير مراقبين حقوق الإنسان أن أوامر محمد عطية الله كانت سببا في الاعتداء الجنسي على المواطن موسى عبد علي العام الماضي وتهديد العديد من ناشطي لجنة العاطلين عن العمل.

ومن خلال العلاقة القرابية التي تجمع بين أبناء عطية الله و خالد بن أحمد وزير الديوان(أبناء خالة من عائلة السويدي) فقد حصل الأخوين محمد وأحمد على قطعة أرض كبيرة في منطقة البديع كهبة من الديوان الملكي يقدر سعرها بأكثر من 20 مليون دينار وهي الأرض التي سيكون لها دور كبير في دعم التنظيم السري من ناحية مالية وتوفير غطاء اقتصادي بموازاة السحب من أرصدة الدولة.

والأمر هنا لا يخلو من تساؤل حول وظيفة هذا التدوير و التعيين لأفراد عائلة عطية الله في مناصب حساسة سببت لهم فرصة ذهبية استطاعوا فيها مراكمة ثرواتهم و توسيع نفوذهم، فمع بداية المشروع الإصلاحي ظهر الثراء الفاحش على بعض أفراد عائلة عطية الله ومنهم أحمد عطية الله الذي بات يمتلك العديد من الأبراج التجارية منها برج" الدبلوماتك تاور" والعمارات السكنية في منطقة تجارية مثل الجفير.

لا يخفي صلاح البندر بعض الخيوط المهمة التي تربط أحمد عطية الله بالديوان الملكي إذ يأتي على ذكر الديوان الملكي أكثر من مرة، و من دون أن يسمي أشخاصا معينين. هذه الإحالة من شأنها أن توجهنا إلى أن التنظيم المكشوف عنه لا يعمل بقيادة أحمد عطية الله بمفرده فهو أقل من أن يتخذ قرارات كبرى من دون أن يحمي نفسه أو أن يكون أداة لشخصية أشرس منه و أكثر خبثا و ظلامية كما يحلو للبعض أن يصف.

من وجهة نظر المحللين فإن إيراد الديوان الملكي في أوراق التنظيم يكفي لإثارة الشك حول تورط شخصية وزير الديوان الملكي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة و رئيس الديوان الشيخ محمد عطية آل خليفة الله شقيق أحمد عطية الله، إلا أنهم يؤكدون على الدور الخطير والغامض الذي يمارسه وزير الديوان في إدارة التنظيم والإشراف عليه والتحكم فيه عن بعد.

فخالد بن أحمد آل خليفة يمتلك سجلا ضخما في العداء للطائفة الشيعية التي يستهدفها التنظيم و كان قد كتب قصيدة شعبية دعا فيها إلى ممارسة التطهير العرقي نحو الشيعة في البحرين و ذلك إبان الانتفاضة الدستورية و ضمنها قدحا وسبا و قذفا في أنساب الشيعة البحرينيين.

بعد أن دخلت البحرين في ما سمي بالمشروع الإصلاحي برزت القوى السياسية المعارضة كقوة ضخمة لا يمكن الاستهانة بها و بقدرتها على الاستفادة من الانفراج الأمني خصوصا في القوى الشيعية والقوى اليسارية، وتأكد هذا الخطر الموهوم عندما قاطعت القوى السياسية المعارضة الانتخابات النيابية في العام 2002 احتجاجا على الانقلاب الدستوري وإلغاء دستور 1973 و استبداله بدستور منحة يقلص صلاحية السلطة التشريعية إلى النصف. و في الواقع كان أسلوب المقاطعة وطريقة تفعليها يوحي بدلالة كبيرة على أنها مرحلة مؤقتة لا يمكنها أن تستمر وأن المشاركة ستكون من أولويات القوى المعارضة في انتخابات 2006.

على إثر هذه الخلفية السياسية توصلت جهات القرار السياسي في البحرين إلى ضرورة تشكيل منظمة سرية يشرف عليها القصر الملكي، بهدف التحكم بالعملية الانتخابية، وعهد الأمر إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، احمد عطية الله، المسئول عن المركز الوطني للمعلومات والإحصاء، ويساعده أخوه في الديوان الملكي محمد عطية الله، و تم الاستعانة بخبير بريطاني من أصل سوداني هو الدكتور صلاح البندر، الذي رسم الخطوط العريضة لإستراتيجية مواجهة القوى المقاطعة والقوى السياسية الشيعية في كتابه ملك ورؤية مستقبل، ثم ما لبث أن فجر قنابل متواصلة بعد خلافه مع رئيسه، بنشر تقريره الذي كشف فيه عن توجهات النظام لمواجهة المعارضة الشيعية والديمقراطية على حد سواء، عبر استخدام التصويت الالكتروني في الانتخابات النيابية لعام 2006، وتشكيل شبكة أمنية وأخرى صحفية لمراقبة المعارضة والرد عليها، بالإضافة إلى تأسيس جريدة (الوطن) واختراق مؤسسات المجتمع المدني عبر تشكيل جمعية مراقبة حقوق الإنسان للتواصل مع المنظمات الدولية وتسويق صورة النظام بالصيغة المعارضة للجمعيات الأهلية، وجمعية الحقوقيين، إضافة إلى التجنيس الواسع النطاق لعرب سوريين وأردنيين ويمانيين، بالإضافة إلى أسيويين/ هنود وبلوش وغيرهم.

حاليا يشغل أحمد عطية الله منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء كما يشغل منصب رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، و رغم ذلك فإن عدد القضايا المرفوعة ضده في محاكم البحرين عديدة جدا تدور حول الاستغلال لمنصبه في أمور شخصية يتهم من خلالها بالفساد ومن أبرز القضايا التي يواجهها أحمد عطية الله في المحاكم البحرينية، قضية برج الدبلوماتك تاور حيث قام بالاستيلاء على أرض المواقف وبنائها بشكل مخالف للاتفاق وبطريقة غادرة . بجانب هذه القضية هناك أكثر من سبع قضايا مرفوعة ضده شخصيا و أكثر منها بطريق غير مباشر من خلال وكلاءه و أعوانه.

في الحلقة القادمة قصة أذرع التنظيم الضاربة و قصص الاترزاق

فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة

لقد أنفقوا من أموال الشعب الكثير على الدعاية وشراء الابواق، ولكن هل يستطيعون اخفاء الحقيقة؟ قد يغيبون ضوء الحقيقة وراء السحب الثقيلة من الضوضاء والدجل والتضليل، ولكن النور أقوى من ان تخفيه تلك الدسائس والاباطيل. جاؤوا بالاعلاميين البريطانيين الى البلاد، وسعوا لشراء مواقفهم بالبذخ والدجل، ولكن السحر انقلب على الساحر، فاذا بهؤلاء الاعلاميين الاحرار يكتبون ما رأوه، وليس ما أملاه عليهم سماسرة النظام الخليفي العفن. كان هؤلاء الحكام الطغاة يطمعون في كسر شوكة المعارضين الشرفاء باغراء اصحاب الاقلام الاجنبية بالتصفيق والتطبيل لسياساتهم القمعية التي تقوم على اساس التمييز والابادة والظلم والنهب، ولكن شاء الله الا ان يهزمهم في عقر دارهم، فاذا الاموال التي نهبوها من اموال الشعب من اجل الدعاية والتضليل، تؤدي غير الغرض الذي أرادوه. واذا بصحفيي "التايمز" و "الاندبندنت" و "الجارديان" وغيرهم يحكمون ضمائرهم ويرفضون بيعها في مقابل "هدايا" الحكم الخليفي. لقد كانت هزيمة ساحقة ليس لسياسة الاعلام ووزيره الجديد فحسب، بل للنظام الخليفي المجرم الذي "أصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها وهي خاوية". واذا بـ "صحافييه" يندبون حظهم العاثر ويعبرون عن فشلهم في تضليل الضيوف. لقد كان يوما أسود عندما هزم الله رموز هذا النظام وفضح اساليبه، وكشفه امام الرأي العام على حقيقته التي يعرفها اهل البحرين، ويجهلها الآخرون. لقد انفقوا الاموال لتحقيق "خبطة" اعلامية ضد المعارضين الاشاوس من ابناء اوال، فكان الله لهم بالمرصاد، اذ خسف بهم دارهم وكشف حقيقة هذا النظام.

انها نعمة الهية للمستضعفين المغلوبين على أمرهم، ولكن هل هناك من هؤلاء من يعي القيم الايمانية؟ لا شماتة في المرض، ولكن دعوات المظلومين لا تحجب عن الله سبحانه، فها هي تطارد رأس الحكم لعله يرعوي ويرجع الحق الى اهله، ويحكم بالعدل والانصاف. وها هو ولي العهد، يرى قضاء الله الذي لا يرد، نافذا في أهله بالموت والمرض، وفي وزرائه بافشال مهماتهم والدفاع عن المظلومين "ان الله يدافع عن الذين آمنوا، ان الله لا يحب كل مختار فخور". فهل يرعوي؟ لو كان لـ "ملك المستقبل" عقل لسار على سيرة معاوية بن يزيد الذي رفض ان يسير على نهج ابيه، قاتل الحسين بن علي عليه السلام، ورفض الخلافة بعد ان وخزه ضميره. لقد خلد التاريخ معاوية بن يزيد وأخزى والده، فهل يرعوي ولي العهد؟ ام ان اجواء "الفورمولا 1" والأراضي المدفونة الكبيرة، والجزر المحتلة، تمنعه من رؤية الحق؟ "كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يعملون".

اننا على يقين بحقائق عديدة. اولها ان الله يدافع عن المؤمنين الصابرين المحتسبين اذا وقفوا ضد الظلم، مهما كانت قوته.

ثانيها: ان سنن الله نافذة في الخلق، ولا مرد لكلماته، وان آل خليفة ليسوا خارج تلك القوانين والسنن، ولن يكونوا أوفر حظا من بني أمية وبني العباس وبني عثمان وسواهم، وبالتالي فان نهايتهم محتومة، طال الزمن ام قصر.

ثالثها: ان الصبر على الموقف ومواجهة الظلم من شروط النصر، وان المؤمن لا يستعجل الفرج "متى نصر الله؟ ألا ان نصر الله قريب". وكما قال الامام علي عليه السلام "انما يعجل من يخاف الفوت، ويحتاج الى الظلم الضعيف".

رابعها: ان قدر الله للمؤمنين الصابرين ان يصبروا مع الثبات والاستقامة "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا، ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون".

خامسها: ان قدر شعب البحرين ان يستقيم في مواجهة الظلم الخليفي، لان الظلم لا يحقق للظالم ما يريد، بل يعجل في نهايته وسقوطه.

سادسها: ان هناك قانون "التوازن" الالهي الذي تستطيع الامور، بمقتضاه، ان تستعيد قوامها وتوازنها، فالتجنيس السياسي مثلا سوف يخلق ردود فعل ضد الاحتلال الخليفي، ليس من داخل فئة معينة من الشعب، بل من كافة المواطنين، وان تمادي رموز الحكم في الظلم سوف يزيل العوائق التي تعترض وصول دعاء المظلومين الى خالقهم، فتأتي الاستجابة الالهية لتلك الدعوات لتمحق الظلم والظالمين.

استغربنا كثيرا من الصمت السائد ازاء عدد من التطورات الخطيرة،

اولها التجاهر الخليفي بالتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، واعتبار ذلك امرا خاصا بالعائلة الخليفية، فهي التي تتحكم بعلاقات اهل البحرين مع غيرهم بدون استشارة او رأي منهم. لم نسمع كثيرا عن أصوات مناوئة لذلك التطبيع، وهو أمر يدعو الى الحيرة والقلق، فمن الخطير جدا ان تسود حالة "استمراء" لسياسات التطبيع وبيع الاوطان، واقرار سياسات التوطين سواء في فلسطين ام البحرين.

ثانيها: ما يزال الصمت مطبقا حول الخلايا البندرية، بتوجيه ديوان الشيخ حمد، ووزيره، الطائفي المقيت، خالد بن أحمد آل خليفة، وادارة أحمد عطية الله آل خليفة، شقيق المعذب السيء الصيت، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. لقد ارتكب هؤلاء جرائم بحق اهل البحرين، ومن الخطأ الكبير السكوت على تلك الجرائم. فالحل يبدأ بمحاكمة هؤلاء المجرمين، ومعهم ضباط التعذيب في الحقبة السوداء. فبدون ذلك سيبقى المجرمون في مواقعهم، وأي بلد يحكم بالاجرام والمجرمين، لا يمكن ان يتطور او يسوده الهدوء. اننا لنشد على ايدي المتصدين لمطاردة هؤلاء المجرمين ومخاطبة الجهات الحقوقية والسياسية الدولية لحثها على الاستمرار في كشف الجرائم التي ترتكبها الخلايا البندرية. فأي تنازل او لين في الموقف سوف يشجع رموز العائلة الخليفية على ارتكاب المزيد من الجرائم. فلا صلح حتى يعترف المجرم بما اقترفت يداه. لقد أعدم الشهيد عيسى قمبر بجرم لم يقترفه، وقتل سعيد الاسكافي وحميد قاسم ونضال النشابة وعباس الشاخوري على ايدي سفاحي النظام الخليفي، ولن يسكت اهاليهم حتى يروا القصاص العادل في مرتكبي جرائم القتل والتعذيب. اما الخلايا البندرية فقد ارتكبت جرائم أخطر، لانها عاثت فسادا بالتركيبة البشرية للبلاد، وحرضت على الكراهية المذهبية، ومارست القمع الطائفي، وسعت للتشويش والكذب والدجل عبر الصفحات الالكترونية وجريدة النظام الرسمية (الوطن).

هذا البوق الاعلامي الرخيص ما فتيء يستسخف عقول الاحرار بـ "قصصه" الخيالية حول "المؤامرات" التي يحيكها اهل البحرين ضد العائلة الخليفية المحتلة. حتى لكأننا نقرأ فيها مجددا "الاعترافات" التي كانت تقدم ضد شباب البلاد في الثمانينات و التسعينات، من نسج خيال جهاز التعذيب الخليفي. . في هذا الوقت نهيب بالمواطنين التهيؤ للادلاء بشهاداتهم امام المحاكمة الدولية بعد ستة شهور للعائلة الخليفية من قبل مجلس حقوق الانسان. لقد رصدت هذه العائلة المجرمة الملايين من اموالنا المسروقة لافشال المحاكمة وتبرئة المجرمين، فهل نسمح لها بذلك؟ لتتوحد الجهود جميعا في اطار حركة شعبية واسعة للاطاحة بعقلية الاحتلال الخليفية واقامة نظام سياسي عصري يقرره المواطنون لانفسهم، وحذار من الانزلاق في المخططات الاجرامية التي لها ظاهر لين وباطن مرعب. فان ذلك الانزلاق يضعف الموقف، ويقوي الظالم، ويكرس حكمه وظلمه واستبداده.

الحوار والمصالحة

البقية من صفحة 3

والخسارات.
فتنهي هذا الملف بطريقة سهلة ولا تبذل من نفسك شيئاً كعادتهم يأخذون ولا يعطون فينبغي الحذر في التعامل مع هذه الدعوات.
ثانياً: هذه المسألة تتعلق بعموم الناس لأن التآمر وذلك المخطط لم يستهدف فئة وجماعة بل استهدف عموم الوطن، من خلال استهداف فئة بأكملها. فالمسألة لها شمولية وتتصف بالعمومية وبالتالي فلا بد من المشورة فيها. والإستبداد والتفرُّد في مثل هذه القضايا بلا مشورة الآخرين والوقوف على ما عندهم من أفكار ومن تصوّرات قبيح جداً لأن الأمر لا يتصل بك أنت أو بزيد من الناس وإنما هو أمر يتصل بالجميع ويتعلق بالجميع فينبغي المشورة حتى تأتي الفكرة والموقف ناشئاً من رويّة ودقةٍ وبعيداً عن العجلة وبعيداً عن الإغترار بآراء الذات وتصوّرات الإنسان، فلتكن المسألة مورداً للمشورة.
ثالثاً: ينبغي عدم المساومة في هذه الملف. فالمساومة والرضا بالقليل، أو بلا شيء وتبرير ذلك بأن المصلحة قد تقتضي ذلك، أو أن الوضع يفرض ذلك وما إلى ذلك من عناوين مختلفة كالمصلحة العامة والوحدة الوطنية وما شابه ذلك، فينبغي أن لا يقع هذا الأمر وأن لا يُساوم فيه، بل ينبغي للإنسان أن يكون أميناً، خصوصاً وأنت تتكلم عن أمر يرتبط بالجميع لا يحق لك أن تُساوم، أو أن تتنازل، أو أن تقبل باليسير فهذا أمر مرفوض.
وأيّ إنسان يجد من ذاته أنه لا يحمل النفَس ولا النفس الصلبة القوية المدافعة التي لا تساوم فالأولى له أن يبتعد وأن يقدِّم آخرين، أو ـ على الأقل ـ أن يكون معه آخرون يدعمون موقفه، ويشدّون على يده.
رابعاً: ينبغي أن يكون الحوار جريئاً، وإشراك العناصر الجريئة القوية في البلد والتي ينبغي الإستفادة منها في مثل هذه الحوارات والجلسات.
خامساً: علينا ـ ونحن نحاور ونتابع هذا الملف ـ أن نسعى لأن نصل إلى الدوائر الضيقة التي تقف وراء هذا المخطط، وأنا لا أشكّ أن هناك دوائر ضيقة وأن هذا العمل التآمري والمخطط لا يمكن أن يقوم به رجل واحد وإنما يحتاج إلى فريق وصف يقف معه ويمدّه بالمال، ويسعفه بالموقف، وبالقرارات حتي يستطيع أن يقدم على مثل هذه المؤامرة فلابد من العمل على كشف تلك الدوائر الضيّقة والعمل على الولوج إلى الزوايا المخفية من أجل معرفة من يقف وراء هذا التخطيط والتآمر.
سادساً: لابد من إطلاع الناس على مجريات الأمور، وهذه سلبية ليتنا نلتفت إليها، فنحن نعيش عزلة وانفصالاً عن الناس، وسيرتنا العملية تقوم على أن على الناس أن يتبعونا في المواقف ويدعمونا، ومتى ما أردنا منهم النزول، وأردنا منهم المشاركة، وما شابه ذلك طلبنا منهم، وإلا ففي كثير من الأحيان نحن في معزل عن الناس!
لا نوقفهم على كثير من الأمور وهي تعنيهم وأمور مرتبطة بهم، ولهم الحق في معرفتها، فلابد من إطلاع الناس على مجريات تلك الحوار وتلك الجلسات بالمقدار الممكن.
إنَّ من الصفات التي تميّز بها السيد الإمام (رحمة الله عليه) وأبدع فيها أنه كان يراهن على الناس ثقة منه بهم، كان يراهن على الناس وعلى مواقفهم وعلى بصيرتهم وعلى فهمهم في درأ كثير من الأخطار. وكان دائماً يأمر الناس بأن يتواجدوا عند الأحداث وأن يتواجدوا في الساحة حتى يكونوا على مقربة ومراقبة عن كثب للأحداث ويكون لهم منها موقف.
سابعاً وأخيراً: لابد من أن يغلق هذا الملف بمحاسبة المتورِّطين فيه، ولابد من تقديمهم إلى محاكمة عادلة مستوفية للشرائط المعتبرة في مثل هذه المحاكمات.أما التمسّك بمثل قاعدة "عفى الله عما سلف" ـ فلا يصح في مثل هذه الموارد الخطيرة.
على أننا نرى أن المسألة من وجهة نظر هؤلاء لم تصل إلى درجة "عفى الله عما سلف" لأنهم أساساً لا يرون أنفسهم مخطئين حتى تأتي هذه القاعدة، فالأمر المطمئن به أن المسألة لم تصل إلى هذا المستوى عند هؤلاء وإنما طرحوا هذا الملف من أجل الإلتفاف، وربما يكون إغلاق هذا الملف مقدمة لأمر آخر يعلم به الله (سبحانه وتعالى). والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين.

البحرين: الحظر الرسمي مستمر لأية تغطية أو تداول إعلامي لتقرير فضيحة البندر

28 نوفمبر 2007م
أكد تصريح من رئيس المحكمة الكبرى الجنائية يوم أمس على استمرار قرار حظر النشر والتداول الإعلامي (أخباراً أو تعليقات) بشأن تقرير فضيحة البندر، بالرغم من صدور عدة أحكام قضائية على الدكتور صلاح البندر، الذي قام بكتابة و باصدار التقرير. وبحسب التصريح، فإن دوام حظر النشر في القضية يرجع إلى أن »الحكم الصادر على المتهم هو حكم غيابي وبالتالي يقبل الطعن والاستئناف بحسب الأصل، أي أنه لم يصبح نهائياً بعد، الأمر الذي تستمر معه مبررات حظر النشر.«

وقد تسبب الأمر القضائي بحظر النشر والتداول الإعلامي لتقرير البندر، الذي صدر قبل عام، في محاكمة صحافيين (محمد السواد وأحمد العرادي من جريدة الوقت) ونشطاء حقوق إنسان (نبيل رجب من مركز البحرين لحقوق الإنسان). إضافة لذلك، فقد استندت وزارة الأعلام البحرينية لتحريك المادتين 40 و71 من قانون الصحافة والطباعة والنشر لعام 2002م لإصدار أوامر إدارية لحظر الولوج من داخل البحرين للعديد من المواقع الإلكترونية البحرينية وغيرها، بسبب تداولها لمحتوى وتفاصيل هذا التقرير.
وقد شمل الحظر، ولا يزال، العديد من المنتديات الإلكترونية، ومواقع منظمات مدنية وسياسية، كذلك لمجموعات دينية،علمانية، وإثنية خارج البحرين. كما شمل الوصول لمواقع منتديات تعنى بحقوق الإنسان كموق مركز البحرين لحقوق الإنسان وحركة حق البحرينية (من داخل البحرين) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (من خارج البحرين).

تجدر الإشارة الى أن تقارير البندر تتعرض الى الكشف على منظمة سرية تدار وتمول من قبل مؤسسات رسمية- الديوان الملكي بشكل أساسي، وتحتوي على خطة عمل تنفيذية تهدف الى نشر التحريض الطائفي، التلاعب بنتائج الأنتخابات بحيث تقلل من تمثيل المجموعات المعارضة، تهميش المواطنين الشيعة، خلق وتمويل منظمات مجتمع مدني حكومية بأسم منظمات غير حكومية، وتقييد وتكبيل واحتواء مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، إضافة الى إدارة خطة موجهة سياسياً لتغيير التركيبة الديموغرافية من خلال استيراد وتوطين الآلاف من دول المنطقة. كما يكشف التقرير عن تسخير الإمكانات الإعلامية لصحيفة تم إيجادها وتمويلها ودعمها لتحقيق الأهداف التي ذكرها التقرير وتحاول تضليل الناس وتشويشهم عن محتويات وأهداف المنظمة السرية ومواضيع الشأن العام، إضافة لأستهداف النشطاء ومؤسسات المجتمع الفاعلة.
ويعرب مركز البحرين عن قلقه البالغ إزاء الحظر المدار والموجه رسمياً لأي تداول إعلامي لمحتويات تقرير البندر، في انتهاك صارخ للمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه البحرين منذ أكثر من عام. كما يعكس ذلك الموقف الرسمي الشكوك في مصداقية محتوى التقرير وما يرمي له. كما يعبر المركز عن اهتمامه لإستخدام السلطات للقوانين والتشريعات للمزيد من التقييد على جميع أنواع حرية التعبير وتحجيم المساحة التي يعمل من خلالها نشطاء حقوق الإنسان ومنظماتهم الفاعلة.

التوصيات:
إرسال نداءات إلى السلطات البحرينية تتنازل القضايا التالية:
- دورها في الحد والتقييد للتداول الإعلامي وحرية التعبير، بما في ذلك الممارسة عبر الاعلام والتداول الإلكتروني.
- تسخيرها واستخدامها للتشريعات- خصوصاً لقانون الصحافة والنشر لعام 2002- لمعاقبة الأفرادوالمجعات والمؤسسات
- دورها في المنطمة السرية التي ذكرها تقرير البندر وتسخيرها للإعلام لإستهداف النشطاء ومؤسسات المجتمع النشطة.

إرادة شعبية لا تنكسر، البقية من الصفحة 1

وقد تأكد ذلك من خلال سعيها المتواصل لاستبداله بأقوام آخرين يؤتى بهم من أقاصي الارض، ومن خلال استمرار رفضها الاعتراف بشراكة سياسية معه والاصرار على فرض دستور تم تصميمه ليلائم الحكم الخليفي بعيدا عما يريده اهل البحرين الاصليون (شيعة وسنة). وثالثها تعمق ظاهرة الفساد كما تمت الاشارة اليه سابقا. ومما أثار غيظ المواطنين اصرار ديوان الشيخ حمد على عدد من الامور: اولها ان يكون هو البديل للمجتمع المدني، فيصح مصدر السلطات جميعا، وثانيها الاصرار على حماية المعذبين من خلال رفض الدعوات المحلية والدولية لالغاء قانون 56 للعام 2002 السيء الصيت، وثالثها: امعانه في ممارسة الطائفية على اوسع نطاق ممكن من خلال شخصين رئيسيين هما وزير الديوان، خالد بن أحمد آل خليفة، وهو أسوأ شخصية طائفية شهدتها البلاد، وأحمد عطية الله آل خليفة، رئيس التنظيم السري الذي كشفه تقرير المستشار السابق لوزارة شؤون مجلس الوزراء، الدكتور صلاح البندر، ورفض محاكمته لما ارتكبه من جرائم أضرت بالوئام الاجتماعي وكرست التمييز الطائفي وبذرت بذور الفتنة في البلاد. ورابعها ان هذا الديوان ألغى مبدأ حكم القانون جملة وتفصيلا وفرض على المواطنين مقولة "المجلس المفتوح" التي تستبدل حكم القانون بقرارات الفرد في ادارة الدولة والغاء دور المواطنين في ادارة شؤونهم من خلال اقامة حكم القانون المؤسس على دستور توافقي مقبول.

ديسمبر هذا العام يطل اذن والبلاد تتأهب لدخول مرحلة جديدة من الصراع الداخلي على الحقوق والوجود. فالعائلة الخليفية اصبحت مقتنعة تماما بان وجودها غير ممكن ما دام شعب البحرين بتاريخه وهويته ووعيه واصالته مصمما على العمل بمبدأ الشراكة السياسية كأقل مستوى لنظام الحكم، وشعب البحرين تتعمق قناعاته بعدم امكان التعايش مع نظام الحكم التوارثي الاستبدادي للعائلة الخليفية خصوصا ان هذه العائلة لا تنتمي تاريخيا لهذه الارض، بل انها طرف خارجي محتل لا يسعى للتفاهم مع اهل البلاد الاصليين (شيعة وسنة) بل يهدف لاستعبادهم واذلالهم ونهب اموالهم واراضيهم بالقوة. وتزيد على ذلك انها تكرس ثقافة الاحتلال وتصر على الغاء الثقافة التاريخية للبلاد وشعبها والاستعاضة عن تاريخ من آلاف السنين بتاريخ قصيره عمره مائتا عام من النهب والظلم والتخلف ومحاصرة الفكر والحرية والغاء الانسان وقيمه.

انهم يصرون على تعميق الفاظ "الفتح" ومشتقاته في حربهم الشعواء ضد اهل البحرين وثقافتهم وتاريخهم، والتشكيك بانتمائهم الاسلامي وانهم دخلوا الاسلام طوعا بدون ان يوجف على ارضهم بخيل ولا ركاب. انه صراع على الوجود بين الطرفين، وهو امر خطير ابتدعته سياسات الحاكم الحالي، حمد بن عيسى آل خليفة، الذي مزق الوثيقة التاريخية الوحيدة التي كانت مصدر الشرعية الوحيد لحكم عائلته، معتقدا ان بامكانه ممارسة سياسات تجمع بين العصا والجزرة لتمرير مشروعه الخطير. وشيئا فشيئا يكتشف المواطنون فشل هذه السياسة، ويطلعون يوميا على مصاديق الفساد والضعف الاداري والنوايا الخبيثة السوداء لدى رموز الحكم. وبالتالي لم يعد امامهم سوى الاصرار على النضال والمواجهة والاستعداد للمزيد من التضحيات من اجل الحفاظ على الوجود واستعادة شيء من الحقوق. انهم يدركون ان استمرار العقلية الحاكمة أصبح مضرا بمصالح البلاد والعباد، وان الزمن قد حان لتصعيد المقاومة ضد هذا النظام وعدم الانجرار الى مشاريعه التخريبية التي أثبتت خطرها وفشلها.

امام شعب البحرين خيارات عديدة أصبح مناضلوه يتأملونها. فمشروع المقاومة المدنية آخذ في التعمق والتصاعد، وان تفعيله مرتبط بظروف المواطنين والبلاد والمنطقة، ولكنه سيؤتي ثماره بعون الله عاجلا ام آجلا. وسوف يجد هذا المشروع مصاديق عملية له خلال هذا الشهر، عندما يحيي اهل البحرين ذكرى عيد الشهداء في 17 ديسمبر، وهو اليوم الذي أصدرت العائلة الحاكمة فيه في ديسمبر 1994 قرار اطلاق النار على اهل البحرين المتظاهرين من اجل الحقوق والوجود.

وسوف يتجسد مشروع المقاومة المدنية في مراسم احياء الذكرى الاولى لرحيل المجاهد الكبير الشيخ عبد الأمير الجمري، الذي دشن الحاكم الحالي عهده باقتياده أسيرا في مجلسه وبث ذلك علنا على شاشات التلفزيون ووسائل الاعلام الاخرى. لقد كان الشيخ الجمري شوكة في عيونهم ولذلك انتقموا منه شر انتقام وأذاقوه الظلم والعدوان، حتى لقي ربه مظلوما وشهيدا. ومشروع العمل السياسي والاعلامي هو الآخر اصبح أكثر وضوحا، وسوف يثبت نجاحه بعون الله عندما تحاكم العائلة الخليفية امام مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في شهر ابريل المقبل في ما يتعلق بملف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ارتكبها رئيس الوزراء السابق وجلاوزته، والتي يسعى الحاكم الحالي للتعتيم عليها وحماية مرتكبيها. كان ان نشاط المعارضة في الخارج سوف ترفد فعاليات المقاومة المدنية وتوصل صوت المظلومين الى العالم. نحن اذن على مشارف فترة نضال متواصلة ندعو الله ان ينصر بها شعب البحرين المظلوم، ويقضي على هذه الفئة الفاسدة الباغية، وما ذلك على الله بعزيز.

عاقبة السوء

تبّتْ يداك مثلما ... تبت يدا أبي لهب
لم يغنك المال كما ... لم يغنه ما قد كسب
وكسبه من تعب ... وأنت من غير تعب
فلم يكن ينهبه ... وأنت شر من نهب
حكّمت فينا ظالماً ... كل رجالات الشغب
لا يفقهون ما نقول ... إنهم خصم العرب
من البلوش و الهنود ... كل من هب ودب
لينشروا في الشعب حمى الـ ... ـرعب من دون سبب
ويسلبوه ماله ... وحقه شر سلب
تريد أن تنال مما جئـ ... ـته أعلى الرتب
وانكشف الزيف فبان الـ ... ـحق من دون ريَب

الشعب كان صامداً ... وصادقاً في ما طلب
وأنت كنت كاذباً ... وليس يخفى من كذب
ورائداً لفتنةٍ ... مفرِّقا لمن أحب
وعابثاً بالأمن كيـ ... ـف الأمن منه يُرتقب؟
مهدِّدا حكومة ... زوراً بشرٍّ منقلب
ومرعبا للناس ... كالليث عليهم قد وثب
وخائنا بلاده ... قد باعها لمن طلب
تساق للقانون لا ... يُجديك ((خيط)) أو لقب
انقلب السحر ... على الساحر ليس من هرب
و أصبح المرعب لل ... ـشعب جبانا يرتعب
فلم تعد تنفعه اليوم ... قناطير الذهب
كأنه من برمك ... وقد أصابها الغضب
أو أنه قارونُ لما ... حينه قد اقترب
أليس هذا عبرة ... لمن تعدى أو غصب؟